شرطة سلا تشن حملة أمنية

استهدفت أوكار الدعارة والمخدرات وأسفرت عن إيقاف مبحوث عنهم في قضايا مختلفة

الحملات الأمنية غالبا ماتؤتي أكلها (أحمد جرفي)

شارك مسؤولون في الأمن والسلطة المحلية بمنطقة «القرية» بمدينة سلا، ليلة أول أمس (الاثنين)، في حملة تطهيرية شملت عددا من الأحياء الهامشية وأوكار الجريمة والانحراف، وأسفرت عن الإيقاع بالعديد من المشتبه في ارتكابهم أعمال إجرامية مختلفة.

وأوضح مصدر مطلع أن الأمر يتعلق برئيسي الهيأة الحضرية والدائرة الأمنية السادسة، وقائدي الملحقتين الإداريتين الثانية والرابعة، إضافة إلى عدد من عناصر الأمن والقوات المساعدة والمقدمين والشيوخ.

واستنادا إلى ما كشف عنه المصدر ذاته، فقد اتخذت هذه المبادرة بعد «تفكير عميق» بين أجهزة الأمن والسلطة المحلية بالمدينة، خصوصا بعد تنامي عمليات السرقة والسطو في الآونة الأخيرة، وانتشار تجار المخدرات والخمور بغير رخصة، وذلك من أجل التقليل من الجرائم الناتجة عن هذه الأوضاع.

ووفق المعلومات التي حصلت عليها «الصباح» من المصدر ذاته، فقد استهدفت الحملة التطهيرية التي شارك فيها رجال الشرقي اضريص وشكيب بنموسى، عددا من قاعات الألعاب العشوائية، والنقط السوداء التي يأوي إليها المنحرفون وتجار المخدرات بحي «القرية»، كما تمت مداهمة أوكار مشبوهة، تستغل في تجارة الجنس الرخيص. وذكر المصدر ذاته أن الحملة التطهيرية التي باشرتها مصالح الأمن والسلطة المحلية امتدت إلى محيط حي «القرية» وتخومه، وذلك لاعتقال بعض الفارين أو الصادرة في حقهم مذكرات بحث على الصعيد الوطني، لتورطهم في جرائم مختلفة، والذين حاولوا التحصن بهضاب وأدغال ممتدة على عشرات الكيلومترات، بعد علمهم بخبر الحملة التي تستهدفهم.

وفي هذا الصدد، تمكن المشاركون في الحملة التطهيرية من إلقاء القبض على ثلاث فتيات يحترفن الدعارة، إضافة إلى شخصين كانا برفقتهن، أحدهما متزوج وله أبناء.

وذكر المصدر ذاته أن المسؤولين تلقوا معلومات عن وجود بعض بيوت الدعارة في المنطقة، فتوجهوا نحوها، وما كادوا يقتربون، حتى تناهت إليهم صراخات معربدة، ليتبين لهم أن الأمر يتعلق بعاهرات رفقة شخصين في حالة سكر بالغ، متلبسين بممارسة الفساد. وقد أحيل الجميع على أنظار القضاء، بعد اتخاذ الإجراءات القانونية في حقهم.

وأثناء ذلك، عاينت المصالح المعنية عددا من المشتبه فيهم في مقهى شعبية، فأمرت بمهاجمتهم، وطلب وثائق إثبات هوياتهم، فتبين أن بعضهم مبحوث عنه، وآخرون يحملون قطعا من الشيرا أو أسلحة بيضاء، الأمر الذي دفع إلى تقييد أيديهم بالأصفاد، وحشرهم في سيارات النجدة التي وفرها رئيس الأمن الإقليمي الجديد. كما أن رئيس الهيأة الحضرية، بوحنوش، اعترض سبيل عدد من السيارات المشتبه في قيامها بالنقل السري، وأمر بإيداعها في المستودع، في انتظار التحقق من ممارسة أصحابها النقل السري. واعتقل في هذه الحملة ثلاثة متهمين بإحداث الفوضى والشغب والسكر العلني، وذلك بعدما أحدثوا حالة من الرعب والهلع في صفوف المواطنين، خصوصا أنهم كانوا يعتدون على الضحايا أمام الملأ، مشهرين في وجوههم أسلحة بيضاء، وتزامن ذلك مع الحملة التطهيرية، فألقي القبض عليهم بسرعة، وتم اقتيادهم إلى مخافر التحقيق.

وبعد استكمال البحث والتحقيق مع الموقوفين، حررت لهم محاضر رسمية في الموضوع، تضمنت الاتهامات الموجهة إليهم من طرف الضابطة القضائية، وأقوال الضحايا، قبل أن يحالوا على النيابة العامة لاتخاذ باقي الإجراءات القانونية.

من جهة أخرى، أوضح المصدر ذاته أن سكان حي «القرية»، ينوهون بنتائج هذه الحملة، وطالبوا الأجهزة الأمنية والسلطات المحلية باستمرارها، لضمان الأمن بالمنطقة.

محمد البودالي (مكتب الرباط)

رئيس أمن سلا يعيد تشغيل "جهاز 14"

قرر رئيس أمن سلا بالنيابة، محمد الوليدي، إعادة «جهاز 14»، الذي كان مكلفا بمحاربة الجريمة والانحراف، إلى الوجود، بعدما كان رئيس المنطقة الأمنية السابق، حله لأسباب غير معروفة.

وذكر المصدر ذاته، أن عناصر الأمن الوطني، المكلفين بحملات تطهيرية على مدار الساعة، شوهدوا وهم يستوقفون عددا من المشتبه في انتمائهم إلى عصابات إجرامية، وآخرين ضبطوا متلبسين بحيازة مخدرات أو أسلحة بيضاء، ويتحققون من هوياتهم، قبل أن ينقلوهم على متن سيارات الأمن الوطني، إلى مخافر التحقيق.

وكانت بعض الخلافات، بين رئيس أمن سلا السابق، ونائبه، الذي يتولى هذا المنصب بالنيابة حاليا، بسبب العلاقة بالصحافة، وأمور أخرى، دفعت إلى حل جهاز 14، وإعادة توزيع العناصر التي كانت تشتغل فيه على مصالح أمنية أخرى.

وتمكن عناصر الجهاز، منذ تأسيسه، من إلقاء القبض على عدد كبير من المبحوث عنهم والمتورطين في قضايا إجرامية متعددة، وتقديمهم إلى العدالة لمحاكمتهم، أو الشرطة القضائية لتعميق البحث معهم، بخصوص المتورطين في قضايا ذات طبيعة جنائية، غير أن هناك من يعتبر أن بعض العناصر وجدت الفرصة مناسبة لممارسة الشطط والعنف وابتزاز المخالفين وتجار المخدرات وممتهنات الدعارة، مثلما كان يحدث عند تأسيس فرق المجموعات الحضرية، المعروفة ب«الكيس»، وهو ما يحاول المسؤول الأمني الجديد وضع حد له.

م.ب (مكتب الرباط)

نقابة: ما نشر في مقالكم مجانب للحقيقة

عبر المكتب النقابي لوكالة الماء والكهرباء والتطهير بمراكش، في بيان حقيقة توصلت به «الصباح»، بخصوص المقال المنشور بتاريخ 24 دجنبر الماضي، حول مقاضاة نقابي من طرف مسؤولة بقسم الموارد البشرية، عن تأسفه البالغ لما نشر، كما اعتبر أن ما جاء فيه «لا نصيب له من الصحة».

وأوضح بيان الحقيقة أن محامي الطرف المشتكي لجأ إلى الصحافة، عوض ساحات المحاكم عند الاقتضاء، مشيرا إلى أن المقال «اعتمد على أقوال غير صحيحة»، وأن الهدف منه «نشر البلبلة والتأثير على القضاء والرأي العام».

وأكد البيان أن الأمر يتعلق ب«شكاية كيدية، ومحاولة لإدخال الأجهزة الإعلامية والقضائية في مواجهة النضال النقابي».

واعتبر البيان أن «استغلال المنابر الصحفية والشكايات لنشر الأحقاد والادعاءات واختلاق الأخبار ليست هي السبيل لكسر التضامن بين العمال والمستخدمين».

وشدد البيان على أن الصورة الحقيقية تتلخص في أن عمال وعاملات الوكالة بمراكش، عقدوا اجتماعات قطاعية، وانتخبوا مكتبا جديدا، كما اتفقوا على خطط العمل للسنة المقبلة، ولا يمكن للمكتب النقابي أو كاتبه العام أو مسؤوليه أن يتعرضوا لشخص ما، لأن المواجهة مع الإدارة».

تعقيب المحرر:

زعم بيان الحقيقة، الذي تراوحت لهجته بين الترغيب والتهديد، أن محامي الطرف المشتكي «لجأ إلى الصحافة عوض ساحات المحاكم»، والواقع يكشف أن الجريدة لم تتطرق إلى الخبر، إلا بعد عرضه على القضاء، ولم تستبق الأحداث أبدا، لكن بيان الحقيقة نفسه، يعود ليؤكد أن المشكل معروض فعلا على المحكمة.

وتتنبه الجريدة، مدبجي بيان الحقيقة هذا، أن المعطيات التي وردت في المقال لم تأت اعتباطا، أو نطقا عن الهوى، وإنما هي اتهامات موجهة إلى العضو النقابي المشار إليه، معززة بشهادات شهود. كما أن صك الاتهام، الذي تناولنا بعض فصوله، مأخوذ عن نسخة من الشكاية الأصلية الموجهة من طرف محامي الطرف المشتكي، الموجه إلى رئيس المحكمة الابتدائية بمراكش، ما يعني أن الخبر يحمل وجها من الحقيقة والصواب، وليس «ادعاءات غير صحيحة لا نصيب لها من الصحة»، كما جاء في بيان الحقيقة.

وأوضح البيان أن نشر الخبر يسعى إلى إقحام القضاء والإعلام في محاربة العمل النقابي، مع أن «الصباح» لا تستثني من تغطياتها أيا كان، خصوصا الأنشطة النقابية، على جميع القطاعات، كما لا عقدة لها من نشر وجهات نظر أخرى، لأنها ليست طرفا في القضية.

م.ب (مكتب الرباط)

محاكمة متهمين بالاعتداء على مواطنة بآسفي

تنظر الغرفة الجنحية التلبسية بالمحكمة الابتدائية بآسفي، خلال جلسة 28 يناير الجاري، في الملف عدد 4161/08، والمتابع فيه كل من «م.م» و«خ.م» و«أ.م» و«ي.م»، من أجل جنحة الضرب والجرح العمدين.

وكانت المشتكية «ع.خ» تقدمت بتاريخ رابع دجنبر الماضي، بشكاية إلى وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بآسفي، والمسجلة لدى كتابة الضبط تحت عدد 124.08، بخصوص الهجوم على مسكن الغير وإحداث عاهة والضرب والجرح والاعتداء على قاصر وتعريضه للخطر.

وتشير الشكاية إلى أنه بتاريخ ثاني دجنبر الماضي، تعرضت ليلا لاعتداء وصفته بالوحشي من طرف المشتكى بهم، إذ عمد المدعو «خ.م» إلى جرها إلى البيت الذي يقطنونه، بعدما هجم عليها في منزلها، وتم إخراجها بالقوة، ولم يسلم من هذا الاعتداء أبناء الضحية، الذين تتراوح أعمارهم ما بين خمس وتسع سنوات.

وقد تسبب هذا الهجوم في إصابة الضحية في أنحاء مختلفة من جسدها، نتيجة الضرب الذي تعرضت له من طرف المشتكى بهم، كما نتج عنه عاهة في أذنها، وهو ما تؤكده الشهادة الطبية التي أدلت بها، التي تحدد مدة العجز في 25 يوما قابلة للتمديد.

وأشارت المشتكية إلى أن الحادث لا يعتبر الأول من نوعه، إذ سبق للمشتكى بهم أن اعتدوا عليها، وسجلت شكاية ضدهم لدى النيابة العامة تحت عدد 1780/08، والتي ما زالت قيد الدرس.

والتمست الضحية، في شكايتها، مؤاخذة المشتكى بهم، من أجل المنسوب إليهم، ورد الاعتبار إليها، مع حفظ حقها في تقديم مطالبها، على ضوء ما سيسفر عنه التحقيق.

وكانت المشتكية راسلت، في سابع يناير الجاري، المركز المغربي لحقوق الإنسان بآسفي، مطالبة إياه بالتدخل من أجل حمايتها من المضايقات والاستفزازات والتهديدات التي تتعرض لها من طرف المشتكى بهم، إذ تشير في طلب مؤازرة، موجه إلى الهيأة الحقوقية ذاتها، إلى أنه رغم كل الإجراءات القانونية التي اتخذتها في سبيل صيانة حقها ورد الاعتبار إليها، ما زال المشتكى بهم يتحرشون بها، ويحاولون جرها إلى مواجهات هي في غنى عنها.

وأضافت أن المدعو «ي.م» يهاجمها بشكل شبه يومي، على متن دراجته النارية، وأمام أعين السكان، دون خوف أو وجل، كما لو أن المدينة بدون شرطة أو هيآت تحمي حقوق المستضعفين.

وبناء على طلبها، الذي توصل به المركز المغربي لحقوق الإنسان، فرع آسفي، قرر الأخير مراسلة وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية، من أجل بفتح تحقيق في التهديدات والتحرشات التي تتعرض لها المشتكية، وتوفير الأمن لها، وصيانة حقها، وأبنائها القاصرين، في الحياة.

محمد العوال (آسفي)

جرائم عبر العالم

ليبيان بالسويد متهمان بالقتل

الضحية ليبي تحمل جثته عدة طعنات والتحريات أثبتت أنهما كانا يترددان على شقته

تصاعدت تطورات مقتل طالب لجوء سياسي في السويد، من جنسية ليبية، وجرح آخر، عشية الاحتفال بعيد ميلاده، في الخامس والعشرين من دجنبر الماضي. فقد اعتقلت الشرطة السويدية في العاصمة ستوكهولم، يوم السبت الماضي، شابين ليبيين، بناء على معلومات تقدم بها عدد من أبناء الجالية الليبية في المدينة، بتهمة المشاركة في قتل الشاب الليبي وجرح صديقه طعنا بالسكاكين في مجمع سكني مكون من شقق صغيرة، ومخصص لطالبي اللجوء السياسي.

وفي اتصال مع الشرطة السويدية في ستوكهولم، التي لم تفصح عن اسمي المعتقلين، كشفت أن الأول يبلغ من العمر 23 عاما والآخر 27 عاما، وقد اعتقلا في مخفر «سودر مالم» بالعاصمة ستوكهولم. وأضاف ضابط الشرطة، أن أحد المعتقلين تم إرساله إلى شرطة مدينة سوندسفال للتحقيق معه، فيما سيحال المتهم الثاني على التحقيق في ما بعد، من أجل استكمال البحث في هذه القضية. من جانب آخر، ما يزال التحقيق مستمراً مع الشخص الذي أصيب بعدة طعنات بالسكين، وعمره 39 عاماً، لكن هناك عدة عوامل تعرقل مجريات التحقيق، وفق آخر تصريحات للمتحدث الإعلامي باسم الشرطة السويدية في مدينة سوندسفال كريستر يوهانسون، من قبيل أن استجواب الليبي يتم فقط عن طريق المترجمين، كما أن الأخير قدم معلومات كاذبة حول هويته الحقيقية، عكس البيانات السابقة.

وأكد المصدر ذاته، أن رواية الشخص الذي أصيب بجروح أثناء وقوع الجريمة، تتفق الآن مع رواية الشخصين المعتقلين. وما تزال الشرطة السويدية تبحث عن سلاح الجريمة، لكنها لم تعثر عليه إلى حد الآن.

وأوضح المتحدث باسم الشرطة أن المتورطين في حادث القتل من بلد القتيل، ليبيا، مضيفاً أنهما كانا موجودين في الشقة ساعة تنفيذ الجريمة، دون أن يقدم أي معومات أخرى، لكنه أشار إلى أن السفارة الليبية، بتنسيق مع دائرة الهجرة السويدية، تتعاون مع السلطات السويدية حاليا لفك لغز هذه الجريمة.

من جانب آخر، تحدث عدد من الليبيين، من طالبي اللجوء السياسي، عن أن جريمة القتل جاءت لأسباب شخصية وللانتقام من القتيل على خلفية اغتصاب أحد الشباب. وامتنع هؤلاء عن ذكر أي توضيحات أو ذكر أي أسماء خشية أن يطولهم الانتقام، إذ يجري التكتم على سبب الجريمة بين الجالية الليبية في السويد.

يذكر أن طالب لجوء سياسي ليبيا، وجد مقتولاً في شقة تابعة لمجمع خاص بطالبي اللجوء في السويد، وأصيب آخر كان معه بالشقة ذاتها، في منتصف ليلة الخامس والعشرين من شهر دجنبر الماضي، من قبل خمسة أشخاص اقتحموا الشقة، حسب إفادة الضحية، الذي تمكن من النجاة بعد فراره إلى شقة أخرى في المجمع السكني.

وتقوم الشرطة السويدية بالبحث عن أدلة جنائية عن طريق الكاميرات المعلقة في محطات القطار ومحطات تعبئة البنزين، بعد تلقيها معلومات حول توجه المجموعة المعتدية إلى إحدى محطات البنزين لشراء السجائر بفترة قليلة، بعد مصرع الشاب الليبي. وسيتم تشريح جثة القتيل في قسم الطب العدلي في مدينة أوميو شمال السويد.

ولا يعتبر عدد طالبي اللجوء السياسي، من أصل ليبي، في السويد، كبيرا، مقارنة ببقية الجنسيات، لكن طريقة وصولهم إلى أوربا الغربية، تعتبر الأسهل مقارنة مع رفاقهم الآخرين، إذ يأتي معظم طالبي اللجوء الليبيين إلى الدول الاسكندنافية عن طريق إيطاليا، التي تمنح التأشيرة الأوربية للمواطنين الليبيين بسهولة أكثر من غيرهم.

وقد وصل عدد الذين تقدموا بطلب لجوء سياسي من الليبيين في السويد، خلال العام الماضي، إلى 622 شخصا، تم قبول ستة منهم فقط ومنحوا حق الإقامة على الأراضي السويدية.

ويكفل القانون، لكل شخص ينتابه خوف أكيد بتعرضه للاضطهاد، حق اللجوء السياسي إلى بلد يستشعر فيه الأمان، وفقا لآليات حقوق الإنسان الدولية، غير أن هذا الحق قد ينتهك بطرق متعددة، منها صعوبة المساطر القانونية وغياب التسهيلات اللازمة، وعدم إعطاء الاهتمام المناسب لطلبات اللجوء السياسي، كما أن آخرين يظلوا ينتظرون الموافقة على طلباتهم، إلى أن يتم نفيهم إلى بلدان يواجهون فيها خطر التعرض للتعذيب أو للمعاملة غير الإنسانية أو العقاب المهين.

من جهة أخرى، كشفت معطيات أن دولة السويد سمحت في يناير عام 2008، ل 42 فى المائة فقط من اللاجئين العراقيين بالإقامة فيها، مقارنة ب 93 فى المائة فى الشهر نفسه من العام الماضي، وفقا لما ذكره مجلس الهجرة السويدي.

وذكر المتحدث باسم المجلس، بير لومان، في بيان، أن السويد رفضت منح أغلبية اللاجئين العراقيين حق اللجوء بسبب قرار اتخذته محكمة الهجرة السويدية العليا فى دجنبر الماضي.

وذكرت المحكمة أن طالبي اللجوء السياسي يمكنهم أن يمكثوا في السويد فقط، بعد أن يثبتوا أنهم معرضون شخصيا لخطر الاضطهاد.

وفي السياق ذاته، أنهت وزارة الداخلية البريطانية، أخيرا، دعمها لنحو 2500 من طالبي اللجوء، وأشعرتهم بوجوب مغادرة منازلهم، لأنهم ينتمون (ولو بالجنسية وليس الأصل) إلى دول أصبحت ضمن الاتحاد الأوربي.

عن موقع (دنيا الوطن)